

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس هشام التل  
وعضوية القضاة السادة  
ياسل أبو عنزة، محمد إبراهيم، ناجي الزعبي، باسم المبيضين

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٧/١٠٢

المميز :- / وكيله المحامي

المميز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر وجاهياً عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٦/٩٦٠) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠ القاضي بإدانة المميز (المتهم) بجرم هناك العرض طبقاً للمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثمان سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً نقض القرار المميز للأسباب التالية :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المطعون فيه كون هذا القرار غير مسبب وغير معلل تعليلاً قانونياً سليماً وجاء دون وزن للبيئة بشكل قانوني ودون الأخذ ببيانات الدفاع التي جاءت في صالح المميز التي شككت وناقضت أمور أساسية في شهادة شهود النيابة مخالفة بذلك القاعدة القانونية التي نصت على أن الشك يفسر لصالح المتهم .

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المطعون فيه عندما قررت إصدار قرارها بالتجريم مستندة في قرارها على ما جاء في أقوال المميز (المتهم) أمام حماية الأسرة من أن (الطفلة قامت بالتأشير عليه من بعيد ولا يعرف سبب قيامها بالتأشير عليه) ولم تأخذ محكمة الجنايات الكبرى ببيانات الدفاع التي ثبت من خلالها أن والدة الطفلة هي من أعطتها مبلغ (ربع دينار) وأغرقتها بأخذها مشوار مقابل أن تتعرف على (المميز) المتهم وأن تقوم بالتأشير عليه، فهذا بذاته يهدم ما استندت إليه محكمة الجنايات الكبرى في إصدار قرارها بالتجريم مما يغدو معه قرارها مخالفاً للقانون ومستوجب النقض من هذه الناحية .

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المطعون فيه في عدم استقراء وبحث وتحليل أقوال الطفلة جود المتناقضة أمام حماية الأسرة وأمام المدعي العام وأمام محكمة الجنايات الكبرى فالمشتكية ذكرت أمام حماية الأسرة وأمام المدعي العام أن المميز (المتهم) شلحها بنطلونها وكلسونها ووضع الكريم على مؤخرتها بينما أمام المحكمة ذكرت أن المتهم لم يقم بتشليحها الكلسون وإنما وضع الكريم من فوق الكلسون وهذا التناقض جوهرى وواضح يهدم شهادة المشتكية الطفلة د ويثبت براءة المميز .

٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المطعون فيه حين قررت إدانة المتهم بالجرم المسند إليه بناءً على وقائع متناقضة جاءت على لسان أقوال شهود النيابة منها قول والدة الطفلة أنها وجدت كريم أبيض على مؤخرة ابنتها (الكريم كان أبيض لأنه كان حاط كريم كثير) بينما أكدت شاهدة النيابة أن الكريم لا لون له بل شفاف بقولها (لاحظت أثر كريم يلمع) وهنا محكمة الجنايات الكبرى بنت حكمها على هذا القول معتبرة أن جميع أنواع الكريم تلمع وهذا استناد مخالف للواقع والقانون ولا يجوز الارتكان له في بناء حكم بالتجريم لذا يغدو قرار محكمة الجنايات الكبرى مخالفاً للقانون ومستوجب النقض من هذه الناحية أيضاً .

٥- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المطعون فيه حين قررت إدانة المتهم بالجرم المسند إليه دون الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يتم فحص الطفلة ولم يتم تحريز ملابسها ولم يتم أخذ عينات عن جسمها ولا يجوز بناء حكم التجريم على سند من

القول أن أهل الطفلة ليس لديهم خبرة في هذا الأمر فوالدها كان من ضمن جهاز الأمن العام ولديه خبرة بهذه الأمور وهو من طلب حسب زعمه تقديم شكوى وحدد الجهة بحماية الأسرة لذا يغدو قرار محكمة الجنايات الكبرى مخالفاً للقانون ومستوجب النقض من هذه الناحية أيضاً .

٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المطعون فيه حين قررت إدانة المتهم بالجرم المسند إليه دون الأخذ ببيانات الدفاع التي دحضت كافة مزاعم الطفلة وذويها فشهود الدفاع أكدوا أن المميز لم يفارقهم وبقي معهم طوال فترة العرس وكذلك أكد ذات الشهود عدم وجود غرفة مهجورة في المكان المزعوم للاعتداء وكما أكد شهود الدفاع وجود مشاكل وخلافات بين أهل المميز وأهل والدة الطفلة وبينهم تعهدات لدى المتصرف وهذا يؤكد أن هذه الشكوى كيدية لذا يغدو قرار محكمة الجنايات الكبرى مخالفاً للقانون ومستوجب النقض من هذه الناحية أيضاً .

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٧ وبكتابه رقم (٢٠١٦/٨٧٣) رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف هذه الدعوى إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها بحق المتهم مميزاً بحكم القانون وجاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتماً تأييده .

بتاريخ ٢٠١٧/١/٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد الحكم المميز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٦/٦٨٧) تاريخ ٢٠١٦/٦/١٦ قد أحالت المتهم :-

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن تهمة :-

- جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠ وفي القضية رقم (٢٠١٦/٩٦٠) أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها المميز المشار إليه في مستهل هذا القرار .

لم يرتضِ المحكوم عليه/ المتهم بالقرار المذكور قطعاً فيه تمييزاً كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف هذه القضية إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون ملتصقاً بتأييده .

وعن أسباب التمييز جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه وعدم أخذها ببينات الدفاع.

فمن استعراض محكمتنا لأوراق هذه الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع يتبين أن وقائعها تتلخص أنه في يوم ٢٠١٦/٥/٢٧ ذهبت المجني عليها

المولودة بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٨ مع والدتها الشاهدة

لحضور حفلة عرس بدير علا وأثناء تواجدها بالحفلة غادرت إلى البقالة لشراء بعض الحاجيات فصادفها المتهم واصطحبها إلى غرفة وقام بوضع كريمة على

مؤخرتها مستخدماً يده وصادف أن كانت والدتها تبحث عنها وتتادي عليها فتركها المتهم الذي كان وقتها يرتدي ملابس لون أسود وقبل أن يتركها أعطاها ربع دينار وشاهدت

والدتها هذا المبلغ معها فسألتها عن مصدره فذكرت لها ما حصل معها من المتهم عندها ذهبت برفقة والدتها إلى المتهم الذي كان يقف مع مجموعة من الشباب وشاهدته يرتدي

ملابس بلون أسود وأشارت إليه المجني عليها وتعرفت عليه بأنه من اعتدى عليها ودهن مؤخرتها بالكريم وبعد تقديم الشكوى جرت الملاحقة - هذه الواقعة مستمدة من أقوال

المجني عليها وشهادة والدتها المنقولة عنها بعد فترة وجيزة وأقوال الشاهدة علي التي شاهدت الكريم على مؤخرة المجني عليها بأن مسحته بيدها وإن المجني عليها

ذكرت لها إنه من المتهم وباقي البيينة المقدمة من النيابة وهي بيينة قانونية جاءت مترابطة ومنسجمة مع بعضها البعض .

وفي القانون : فإن أفعال المتهم/ المميز تشكل بالتطبيق القانوني جرم مخالفة أحكام المادة

(٢٩٩) من قانون العقوبات على اعتبار أن أفعاله استطلت إلى عورة المجني عليها

البالغة من العمر أربع سنوات وخذشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها .

وأما بخصوص عدم أخذ محكمة الجنايات الكبرى بالبيئة الدفاعية فإن اجتهاد محكمة التمييز قد استقر على أن محكمة الموضوع إذا ما أخذت وقنعت بيينة النيابة العامة وأبرزت في قرارها هذه البيئات فإن ذلك يعني أنها لم تأخذ بالبيئة الدفاعية وعليه تكون هذه الأسباب مستوجبة الرد .

وعليه يكون القرار المميز جاء مستجماً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه مما يدعونا لتأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ١٨/٤/٢٠١٧ م.

الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك